الأبعاد الاستراتيجية للصواريخ الباليستية الإيرانية

The strategic dimensions of Iranian ballistic missiles



طالبة الدكتوراه/ شريفة بن زيدان[1،3،2]، الأستاذ/ طيبي محمد بلهاشمي الأمين [1]

[1]جامعة وهران 2، (الجزائر)

[2]مخبر القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران 2

[3]المؤلف المراسل: benzidanecherifa1989@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/02/19 تاريخ القبول للنشر: 2019/04/06 تاريخ النشر: 2019/09/28



ملخّص:

تشكل الصواريخ الباليستية إحدى مكونات البرنامج النووي الإيراني، حيث تتبعها إيران لفرض مكانتها في الشرق الأوسط، خاصة وأنها تنتمي إلى النظام الإقليمي الخليجي كنظام فرعي يتواجد ضمن هذه المنطقة التي تعتبر من أهم المناطق الجيوسياسية الحساسة.

فالأبعاد الاستراتيجية للترسانة الصاروخية الإيرانية تتوزع بين الأبعاد الأمنية والسياسية وحتى الإيديولوجية. تهدف إلى الحفاظ على الحد الأقصى من البقاء ومكسب لإبراز هيبتها، ولعبها دور القوة التعديلية في منطقة الشرق الأوسط من خلال تغيير الوضع الراهن وفق منظورها الواقعي واستخدام صواريخها كأداة للردع والضغط على القوى الكبرى بل ومساومتها في قضايا إقليمية كما تهدف إلى تبني سياسات دفاعية-هجومية ومواكبة الدول التي تشهد سباقا نوويا.

الكلمات المفتاحية: إيران؛ الصواريخ الباليستية؛ الأبعاد الاستراتيجية؛ الردع؛ الأمن الإقليمي.

Abstract:

The ballistic missiles are one of the most important components of nuclear program developed by Iran to consolidate its position in the Middle East amid of the Gulf regional system, one of the most significant geopolitical areas.

The strategic dimensions of Iran's missiles arsenal vary between security, political and even ideological ones, aiming to maintain a maximum survival and achieving prestige. However, Iran tends to play the role of revisionist power in the Middle East by reversing the status quo on its realistic perspective basis. The ballistic missiles program is a deterrent tool to exert pressure on the great powers, and a bargaining tactic on many regional issues, as well as defensive and offensive policies guide competing in the regional nuclear race.

***key words:** Iran, ballistic missiles, strategic dimensions ,deterrence, regional security.*

مقدّمة:

ينصب اهتمام إيران بتطوير الصواريخ الباليستية ضمن توجهاتها الاستراتيجية للالتحاق بمصاف الدول النووية، حيث أنها تتبنى المنظور الواقعي باستخدام منطق الخيار العقلاني لتعظيم مكاسبها والتقليل من خسائرها حفاظا على تماسك عقيدتها العسكرية من جهة، وتمرير مصالحها من خلال البحث عن القوة من جهة أخرى. حيث يأتي تطوير ترسانتها الصاروخية التي تتوزع بين الصواريخ الطويلة والمتوسطة وذات المدى القصير لاستعراض مدى أهمية نشاطاتها العسكرية والنووية واستثمارها بجعلها كأداة للردع النووي وبسط نفوذها الإقليمي، كما تهدف من خلالها إلى حماية حلفائها في منطقة الشرق الأوسط والاعتراف بها كقوة مهمة في المنطقة، فعلى الرغم من إصدار مجلس الأمن الدولي العديد من القرارات الدولية التي تدين التجارب والاختبارات الصاروخية الإيرانية وسعيها لعسكرة برنامجها النووي بفرض عقوبات دولية عليها، غير أن الموقف الإيراني يتمسك بخيار الحق في استعمال التكنولوجيا النووية والتحدي لهذه القرارات.

تتمثل إشكالية الموضوع في الربط بين الصواريخ الباليستية كمتغير مستقل والأبعاد الاستراتيجية كمتغير تابع وعليه تتمثل الإشكالية في:

- ما مدى أهمية الصواريخ الباليستية في المنظور الاستراتيجي الإيراني؟

يتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية تتمثل في ما يلي:

- ما هو دور الحرس الثوري في تطوير الصواريخ الباليستية؟
- ما مدى أهمية الصواريخ الباليستية الإيرانية في التأثير على موازين القوى بمنطقة الشرق الأوسط؟

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات فقد ارتأينا لوضع الفرضيات التالية:

- كلما تمسكت إيران بمواقفها الرامية إلى تطوير صواريخها الباليستية، كلما زاد ذلك من الضغط الدولي عليها بفرض المزيد من العقوبات الدولية ضدها.
- كلما زاد دعم كلا من روسيا والصين لإيران بمجلس الأمن الدولي، كلما عزز ذلك من خيار تمسكها بتطوير ترسانتها الصاروخية.
- امتلاك إيران للصواريخ يمكنها من تقوية نفوذها ويمنحها القدرة على ردع خصومها.
- كلما عززت إيران من بنيتها التحتية النووية والعسكرية كلما رفع درجة الإنفاق العسكري لدول الخليج العربي.

لدراسة الموضوع دراسة علمية تم استخدام مجموعة من المناهج منها المنهج الوصفي لدراسة واقع ومكونات الصواريخ الباليستية، حيث تم التطرق إلى أنواعها التي تتوزع بين الصواريخ الطويلة والقصيرة ومتوسطة المدى و التعرف على قدراتها ومداها وأهميتها ضمن البنى التحتية العسكرية، في حين تم الاستعانة بمنهج دراسة حالة الصواريخ الباليستية الإيرانية لاكتشاف مدى أهميتها في العقيدة

العسكرية لدى صانع القرار خاصة وأن منطقة الخليج العربي تشهد سباق عسكري محموم بين القوى الإقليمية.

كما أن طبيعة الموضوع فرضت علينا استخدام مجموعة من المقاربات والنظريات التي تنتمي إلى حقل العلاقات الدولية والتي تساعدنا في تحليل موضوع الدراسة تتمثل في:

- **نظرية اللعبة أو المباريات:** وهي مدخل لتفسير محورية إيران كلاعب إقليمي لها توجهات استراتيجية وتملك خيارات تحاول توظيفها في منطقة الخليج على وجه الخصوص، ومنطقة الشرق الاوسط عموما، كرقعة شطرنج أو كملعب يضم هو الأخر لاعبين آخرين ينطوي كل منهم على سلوك يحاول من خلاله التأثير به على الأطراف الأخرى لزيادة منافعه وتحقيق الحد الأقصى من المصالح، حيث أن إيران تواجه خصوم إقليميين في المنطقة منها السعودية التي تعتبر نفسها رائدة العالم السني وقاطرة أمن الخليج العربي، وبالتالي فإن العلاقات السعودية-الإيرانية تدخل ضمن التنافس الإقليمي محاولا كل منهما فرض قيمه الايديولوجية واستخدام كل الوسائل اللازمة للسيطرة على الأخر، وكذلك اللعب على وتر بعض الأوراق والترتيبات الإقليمية التي تختلف في معالجتها منها بالخصوص قضية اليمن والتدخلات الإيرانية في الشأن الداخلي البحريني والملف السوري.

- **نظرية الردع:** حيث تعتمد أطروحة التفكير الاستراتيجي الإيراني على ضرورة تطوير السلاح النووي كآلية للردع النووي ضد إسرائيل لتحقيق التوازن الاستراتيجي معها، علاوة على أن حيازتها للترسانة العسكرية تمثل كمكسب لها لفرض منطق ميزان القوى مع قوى اقليمية أخرى منها تركيا ودول الخليج العربي وحتى قوى دولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن هذه الأخيرة أعلنت الحرب على طهران في أعقاب احداث 11 سبتمبر مصنفة إياها ضمن دول محور الشر والراعية للإرهاب.

كما تم توظيف المقاربة النيو واقعية باعتبارها زاوية مهمة في تحليل المنظور الاستراتيجي والأمني الإيراني في تطوير الصواريخ الباليستية، فاستخدام هذه الصواريخ يدخل ضمن المنظور الواقعي الهجومي والدفاعي الذي تكلم عنه جون ميرشايمر John Mearsheimer في نظريته الواقعية، حيث أن إيران تستعمل برنامجها النووي كأداة لتحقيق الحد الأقصى من البقاء والهيبة ومصدر للفخر وتحقيق المكانة.

المطلب الأول

مكونات الصواريخ الباليستية الإيرانية

مرت الجهود الإيرانية في الحصول على الصواريخ الباليستية بمجموعة من الظروف التي أثرت على تطوير هذه الصواريخ، حيث استغرقت مدة 25 سنة من البحث والتجارب للظفر بأكبر ترسانة صاروخية في منطقة الشرق الأوسط تمثلت في السفن والقذائف وصواريخ قادرة على الوصول إلى أهداف جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط بما فيها القواعد العسكرية الغربية المتواجدة في منطقة الخليج، وقد شكلت حرب ثمانية السنوات بين إيران والعراق عامل أساسي في تطوير هذه الصواريخ بعد أخذها من دروس هذه الحرب التي كبدتها خسائر مادية كبيرة نتيجة الضربات الجوية العراقية ضد البنى والمواقع التحتية الاستراتيجية التي تملكها طهران، ويمكن استعراض هذه الترسانة فيما يلي:

الفرع الأول: الصواريخ الباليستية قصيرة المدى:

تعمل صواريخ قصيرة المدى على مضاعفة قدراتها النارية، ومن بين الأنواع التي تملكها هي صاروخ فجر-1 بمدى 8 كم، وفلق 1 بمدى 10كلم، وعقاب بمدى 30 كلم، وفجر3، فجر 5 يصل مداها من 43 إلى 80 كلم ميزة هذه الصواريخ أنها لا تقدم قيمة بسبب مداها القريب. لذلك عملت طهران على تطوير صواريخ بأساليب جديدة ذات قوة تدميرية كبيرة لتدمير الأهداف الاستراتيجية للدول المجاورة لها، غير أنه على الرغم من قصر مداها إلا أن لها قيمة في حماية السواحل الجنوبية المحاذية لها والتي يصل مداها الى 200 كلم يمكنها من الوصول لضرب السواحل المقابلة لها التابعة لدول الخليج وتدمير البنى التحتية التابعة لها منها المطارات والموانئ والقواعد العسكرية، وما يؤخذ على هذه الصواريخ أنها لا تحدد الموقع المراد استهدافه بل تدمر المنطقة بمداها الواسع، لذلك عملت إيران على تطوير تقنية Global positioning system GPS لتحديد الموقع بدقة[1].

الفرع الثاني: الصواريخ المتوسطة وطويلة المدى:

تعتبر صواريخ شهاب3،إحدى أهم الصواريخ الباليستسة طويلة المدى تم شراءها خلال الحرب العراقية-الإيرانية من كوريا الشمالية، ويعد أول صاروخ باليستي حقق لها نجاح حيث يملك القدرة على ضرب الأهداف الاستراتيجية للدول المجاورة لها ويبلغ مداه حوالي 900 كلم وبحمولة تقدر بحوالي 1000 كلغ، كما أدخلت إيران أنواع أخرى من الصواريخ طويلة المدى مشابهة لشهاب 3 تحت مسمى صواريخ قدر، ويبلغ مداها بحوالي 1600 كلم وبحجم يبلغ 700 الى 750 كلغ، كما اختبرت إيران صواريخ أخرى ذات أهمية استراتيجية ولها مدى طويل منها صواريخ **قيام** يصل مداها الى 950 كلم.

إذ كان للحرب العراقية-الإيرانية تأثير على إعادة هيكلة برنامجها التسلحي، حيث استفادت إيران دعم كلا من كوريا الشمالية والصين في تزويدها، فتزودت من كوريا الشمالية بسبعة وسبعون صاروخ من نوع سكود Scud أطلقتها إيران على أهداف عراقية مهمة لتأخذ الحرب منحى آخر حيث تبادلا الطرفان الهجمات بالصواريخ اخترقت خلالها إيران عدة مدن عراقية بصواريخ من نوع سكود عرفت بحرب المدن وتعد الصين من بين أهم موردي الصواريخ لإيران. ففي أواخر سنة 1989 استفادت طهران من الخبرة الصينية لاستيراد صواريخ من نوع CSS -8 يبلغ مداه 150 كلم وبحمولة 150 كغ، كما استفادت أيضا من الواردات الروسية في تطوير برنامجها الصاروخي[2].

كما تعد صواريخ غدر1 التي تم اختبارها سنة 2004 إحدى الصواريخ المهمة التي طورتها تمتد إلى حوالي 1600 كلم وتستخدم رؤوس حربية يبلغ حجمها حوالي 750 كلم، في حين أشارت مصادر أن إيران تملك ستة مركبات نقل ونصب وإطلاق علاوة على تطوريها لصواريخ سجيل 2 القادرة على حمل وزن يقدر بحوالي 750 كلغ وبمدى يبلغ 2200 كم. مع العلم أن هذه الأنظمة الصاروخية تستعمل الوقود غير السائلة لها أبعاد استراتيجية تتمثل في التصدي للضربات المعاكسة الاعتراضية[3].

أكد الخبير الإسرائيلي روبن عوزي Rubin Uzi في إحدى دراساته أن إيران تمكنت خلال ظرف قصير من امتلاك واختبار ترسانة صاروخية مهمة، ففي سنة 2007 أعلنت عن امتلاك صاروخ طويل

المدى عاشوراء يعمل بالوقود الصلب يصل مداه إلى 2000 كلم حسب مسئولين إيرانيين في حين رجحت مصادر غربية أخرى أن مداه يصل إلى 2400 كلم فلهذه الصواريخ أهمية للعمق الاستراتيجي الإيراني حيث تصل ضرباتها إلى تركيا ومصر وحتى اليمن، مع العلم أن هذه الصواريخ تم تطويرها بدعم من كوريا الشمالية(4).

كما اختبرت أيضا صاروخ خرمشهر الباليستي يصل مداه إلى 2000 كلم ويصنف على أنه صاروخ بين المدى المتوسط وفوق المتوسط. وتم الإعلان عنه خلال استعراض عسكري بتاريخ سبتمبر2017 ويستمد إنشائه من صاروخ كوريا الشمالية المعروف بـ موسودان BM-25 ويعتمد في محركاته على تصميم الصاروخ R-27 ذو الصنع الروسي(5).

أما عن القذائف اليسارية العابرة للقارات المعروفة باسم ICBM فهي صواريخ باليستية يبلغ مداها 5500 كلم أي حوالي 3000 ميل أو أكثر، ومنها صاروخ سيمرغ وهو صاروخ حامل للأقمار الصناعية يتم تشغيله بالوقود السائل وتم اختباره ثلاث مرات منذ أبريل سنة 2016،في حين أشارت مصادر أن إيران تملك حوالي 300 من صاروخ شهاب 1 و2 و3 وقيام(6).

الفرع الثالث: الصواريخ الإيرانية الجوالة cruises missiles:

تعد صواريخ كروز كصواريخ مضادة للهجمات البحرية استوردتها من الصين وهي مضادة للسفن من نوع 802،كما تملك أيضا C-802 وصواريخ أخرى منتشرة على طول الساحل الإيراني بما في ذلك صواريخ CSSC-2 وCSSC-3(7).

وحسب تقارير أمريكية فإن إيران قد أطلقت مجموعة من الصواريخ الجوالة ذات الأبعاد البرية وهي تشكل تهديدا للأسطول الأمريكي المتواجد في دول الخليج لحماية أمنها، كما تعد كتهديد مباشر للمصالح الأمريكية والغربية المتواجدة في الخليج العربي على أساس أن إيران تعتبره خليج فارسي ينبغي أن يكون ضمن المنظومة الأمنية الإيرانية بعيدا عن التدخلات والقواعد العسكرية الأجنبية وهي صواريخ -55 KH و115A-AS و22-SS-N(8).

المطلب الثاني: أبعاد تطوير الصواريخ الباليستية الإيرانية

لإيران مجموعة من الأبعاد والأهداف وراء هيكلة منظومة صواريخها الباليستية باعتبارها قوة وقائية وردعية لها مكانتها الإقليمية وحتى الدولية تخشاها القوى الكبرى والدول المجاورة لتحقيق نفوذها والحفاظ على مصالحها وترتيباتها في منطقة الشرق الأوسط وتتمثل هذه الأبعاد في ما يلي:

الفرع الأول: الأبعاد الأمنية

يتمحور البعد الأمني ضمن الأبعاد الاستراتيجية، حيث يمثل الهاجس الأمني إحدى المرتكزات الرئيسية في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية خاصة وأن النظام الدولي يتميز بالفوضى وغياب الهيراركية، مما يدفعها بالاعتماد على قدراتها لتحقيق أمنها الإقليمي وضمان الحد الأدنى من القوة.

1- الصواريخ الباليستية هي عامل للردع:

تعتمد إيران على منظومة أمنية دفاعية-هجومية تتضمن مجموعة من القدرات المادية (الأسلحة النووية والصواريخ) إضافة إلى المقومات المعنوية (البعد القيمي ومنها التمدد الشيعي) وظفتها لأجل بناء استراتيجية ردع فعال لمواجهة مختلف التهديدات والتحديات الأمنية، كما أنها عامل لخلق ميزان القوة مع خصومها.

يرى برنارد برودي Bernard Brody أن: "الأسلحة النووية أصبحت حاليا تمثل عصرا جديدا طوى الاستراتيجيات والخبرات والأسلحة التقليدية السابقة، وقلل من شأنها وطرح استراتيجية فعالة وحيدة في العصر النووي هي استراتيجية الردع"، بمعنى أن الأسلحة النووية أصبحت تمثل بديل عن الأسلحة التقليدية تساهم في إعطاء دفع قوي للدولة من أجل مواجهة الخصم وتهديده بالانتقام بل وبإلحاق الأذى به[(9)].

حيث أن امتلاك الصواريخ الباليستية يخدم أهداف إيران الجيواستراتيجية ويمنحها القدرة على ردع أعدائها منها إسرائيل والقوى الدولية الأخرى، كما تمكنها من فرض نفوذها الإقليمي دونما اللجوء إلى أسلوب المواجهات العسكرية المباشرة، أي يكفيها فقط أن تقوم باختبارات ومناورات لهذه الصواريخ لتهديد القوى المجاورة لها. وحسب المنظور النيواقعي فإن تطوير الصواريخ الباليستية هو للبحث عن القوة التي تستخدم كأداة ردع أو التهديد بالتمرد عن السياسة الدولية، فالدولة التي تواجه تدهور أمني فإنه سيتحتم عليها تطوير صواريخها كضمان ضد الأعداء ومن هنا فإنها تستخدم منطق الخيار العقلاني لتعظيم مكاسبها والتقليل من خسائرها ومواجهة اللاعبين الاخرين[(10)].

وعليه فإن العقيدة العسكرية الإيرانية هي أداة من أدوات الحكم تستخدم من خلالها منطق الدفاع الفسيفسائي الذي يؤثر على استراتيجيات الدول الأخرى وتجنب الدخول المباشر في النزاع، حيث تستفيد إيران من تموقعها الجغرافي وعمقها الاستراتيجي وكثافتها السكانية وحلفائها الدوليين والإقليميين لاستخدام الردع وتكمن قوة صواريخها في احتواء المراكز السكانية وحماية بنيتها التحتية الحية مثل معامل تكرير النفط ومحطات الطاقة والمطارات والموانئ واستهداف الدول المجاورة لها ليصل مداها إلى جنوب شرق أوروبا[(11)].

يرى الباحث محمد نور الزمان أنّ العقيدة العسكرية الإيرانية منها التقليدية وغير التقليدية (النووية) مرت بمجموعة من المراحل ساهمت في تكوينها تتمثل فيما يلي[(12)]:

أ- المرحلة الأولى (منذ نهاية حرب الخليج الأولى إلى غاية سنة 2001): تم اعتماد خيار تطوير القدرات المحلية في المجال البري مع القدرة على ردع العدو بتخويفه عن تكاليف المواجهة، وإبراز مدى قوتها على التهديد بالانتقام وإلحاق الأذى بالخصم، وبالتالي فإنها تؤثر على نفسية الخصم والضغط عليه بالتراجع.

ب- المرحلة الثانية (ما بعد 11 سبتمبر إلى سنة غاية 2011): خلال هذه المرحلة تحول منطق التفكير الاستراتيجي الإيراني إلى ضرورة توسيع القدرات التسلحية لتشمل القدرات النووية والصواريخ الباليستية، خاصة وأن الظروف المحيطة بها ومنها هشاشة الأمن بجوارها الإقليمي أثرت على منظوماتها الدفاعية الردعية والتي تتمثل في الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان مما جعلها تعيد النظر في حساباتها الاستراتيجية والاستعداد لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الأمني والرفع من مستوى الفاعلية في المواجهة مع العدو وتهديده بالردع.

ج- المرحلة الثالثة (ما **بعد الربيع العربي سنة 2011)**: حيث انعكست الأزمات الداخلية التي شهدتها الدول العربية في اطار الربيع العربي على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية بتبني استراتيجيات لمواجهة هذه الأزمات، غير أنها شكلت مكسبا لها من حيث أن إيران تبنت الأسلوب التدخلي في هذه الأزمات محاولة منها حماية الأطراف الموالية لها ودعمها لوجستيا وعسكريا وهو ما تبين في سوريا واليمن وحتى البحرين التي خاضت من خلالها حروبا غير مباشرة لقلب موازين القوى مع دول أخرى تدخلت في هذه الأزمات.

حيث أكدت التصريحات الإيرانية الرسمية على أن عقيدة إيران العسكرية والنووية تعتمد على منطق هجومي- دفاعي ردعي هدفها هو الحفاظ على تماسك وحدة أمنها الداخلي القومي من التهديدات الخارجية حيث تسخر جميع امكانياتها ومواردها المادية لحماية أمنها وحدودها، كما يمثل الجانب الردعي لإيران كمعادلة لرفع خطورة تكاليف المواجهة والاستعدادية العسكرية إلى أقصى الحدود للتأثير على حسابات الخصم أو العدو والضغط عليه بمراجعتها قبل القيام بأي هجوم يمكن أي يعود عليه بالسلب.

يرى بول براكن Paul Bracken في كتابه المعنون ب"العصر النووي الثاني"، أن الاستراتيجية النووية الإيرانية تهدف إلى الردع وأن التلويح بسلاحها النووي يأتي كتكريس للاستراتيجيات الآتية:

أ- استراتيجية القوة الرادعة بالحد الأدنى: أي توفير أقل قدر من الأسلحة النووية حتى تتمكن بها لردع خصومها عن **مهاجمتها**، والحفاظ على تماسك وحدتها الداخلية من الانقسام.

ب-استراتيجية الردع الدفاعي: وتتبناها إيران بالنظر إلى محيطها الجيوساسي المتميز بالتوتر وغياب الاستقرار **الإقليمي** الذي يشهد حروبا ونزاعات إقليمية غذتها التدخلات الخارجية.

ج- استراتيجية الردع الهجومي: أي أنه يمكن أن تتحول استراتيجيتها من دفاعية إلى هجومية والدخول في حرب مباشرة مع الخصوم والأعداء، وتبين ذلك في التدخل الإيراني باليمن وجعله كمسرح للتنافس الإقليمي بين دول الخليج العربي وحلفائها (الحوثيين) ودعمهم عسكريا، وتتمثل الطرق الهجومية في:

- نقل الصواريخ في أماكن مختلفة والاستمرار في الإعلان عن الانذارات الجوية والبرية.
- توفير الأسلحة بمختلف أنواعها منها صواريخ مضادات للسفن والقنابل.
- التجارب والاستعراضات الصاروخية.
- تقديم تقنيات نووية إلى دول مجاورة[13].

د- **استراتيجية الاستفزازات القصوى:** يكمن هدف هذه الاستراتيجية في خلق أزمات تهدف إلى التأثير على نفسية الخصوم وخلق التواصل المعلوماتي معهم عن طريق إرسال رسائل وتهديدات غير مباشرة تنبئ بإمكانية تنفيذ الضربات الهجومية، بمعنى الاقتناع بالمصداقية في تنفيذ التهديد واستخدام جميع القدرات للتفوق على الخصم.

ه- **استراتيجية إبقاء الملف النووي فوق نار حامية:** تتمثل في ضرورة الإبقاء على أولوية الملف النووي فوق كل اعتبار واستخدامه كورقة رابحة لمساومة القوى الكبرى في الكثير من القضايا الإقليمية[(14)].

تعد الترسانة الصاروخية والأسلحة كافية لقيادة العمليات التكتيكية ومنع الوصول إلى مصالحها الحيوية والتصعيد العسكري فصواريخ شهاب – 3 –تسمح لها لتهديد الأهداف الاستراتيجية للدول الإقليمية المجاورة لها من خلال:

- تهديد الملاحة البحرية العالمية في مضيق هرمز* وتهديد السفن المدنية العابرة في هذا الممر الاستراتيجي الواقع في منطقة الخليج، الأمر الذي يجعلها تملك ورقة مساومة مهمة تهدد بها الملاحة البحرية وكسب مصالح مقابلها و تأتي المساومة في الكثير من القضايا الإقليمية التي تدخل ضمن ترتيباتها الأمنية.

يرى المنظر الجيوبوليتيكي والأميرال الأمريكي ألفرد ماهان Alfred Mahan أن قوى البحر دائما تتفوق على قوى البر، حيث يشير ماهان إلى أهمية الدولة في بسط سيطرتها البحرية في السياسة الدولية باعتبار أن المضائق والممرات البحرية هي عامل جذب مهم للدولة وأن تحكمها في مثل هذه المضائق وخطوط الملاحة البحرية يعتبر مفتاح السيطرة العالمية.

وعليه فإن تحكم إيران في مضيق هرمز يجعلها تهدد بغلقه ومساومة دول الخليج بعدم مرور ناقلاتها والضغط عليها، حيث يعد أهم الممرات الاستراتيجية فهو بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم ويعد مفتاح السيطرة العالمية لدى إيران ومن بين العوامل المهمة في تقوية قدراتها البحرية. فقد صرح نائب الرئيس الإيراني بتاريخ 28 ديسمبر2011: "إذا أردنا معاقبة الصادرات النفطية التي تمر عبر هذا المضيق، فإنه لن تمر قطرة من البترول عبر مضيق هرمز"[(15)].

- -الحيلولة دون الوصول إلى أهدافها الحيوية وحمايتها من الهجمات الإستباقية، وفي المقابل تعتبر الصواريخ الباليستية كعامل لردع الأهداف العسكرية المتواجدة في المنطقة والمتمثلة في مركز القيادة الأمريكية في قطر أو القواعد العسكرية في دول الخليج، فقد تهدد صواريخ كروز السفن الحربية الغربية المتواجدة في المنطقة.

- تعتبر إسرائيل إحدى الدول المستهدفة لطلقات صواريخ شهاب، فردع إيران لإسرائيل يتجاوز الردع التقليدي الذي تستخدم فيه الأسلحة التقليدية، فالردع النووي يتمثل في التهديد أو التلويح باستخدام السلاح النووي باعتبار إسرائيل عدوها الأول حسب الخطاب الرسمي لعدة مسئولين وقادة إيرانيين، ويمكن الاستدلال في خطاب للرئيس الإيراني الأسبق محمود نجاد الذي صرح أن إسرائيل ينبغي

أن تنزع من الخريطة، وفي ديسمبر سنة 2000 صرح علي خامنائي: "أنه يجب على إسرائيل أن تخترق من الأساس وينبغي أن تختفي من على وجه الأرض"[16].

كما صرح سنة 2004 : "ليست دائما الاستعدادات العسكرية لأجل الحروب.....فالهدف للتحضير العسكري هو من أجل إخافة وزرع الرعب في أعدائنا المحتملين". فإيران تعتبر الردع النووي من بين ركائز عقيدتها الدفاعية وتطويرها للصواريخ الباليستية، كما صرح قائد قوات الحرس الثوري الإيراني محسن رزاي أن: "ايران تملك أحسن الوسائل لتمارس الرد المناسب في حالة الاعتداء يأتي من إسرائيل"[17].

وعليه فإن الخطاب السياسي الرسمي الإيراني يعكس نوعا من الكراهية ونفي الشرعية عن إسرائيل تتبعها بتعزيز القوات العسكرية في طهران وإبراز الاستعراضات العسكرية ومحاولة مسح إسرائيل من الخريطة و تم ذلك في سنة 2007 أثناء انعقاد مؤتمر إنكار محرقة الهولوكست لمناهضة إسرائيل.

فالرغبة الإيرانية لإعادة بناء وتطوير قدراتها التسلحية ومنها الصواريخ الباليستية يدخل في نطاق السياسة الهجومية لتأسيس دولة ايرانية قوية، أو على الأقل الاعتراف بها كقوة مهمة في المنطقة لها القدرة على ردع إسرائيل والو.م.أ والتصدي للتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية.

يرى شاهرام شوبين Shahram Chubin أن الردع يعد شكل من أشكال الدفاع العميق، فمنذ حرب 2006 بين حزب الله وإسرائيل يلجأ القادة الإيرانيون إلى الدفاع الفسيفسائي أي هو الدفاع المتعدد الجهات يستنفذ من العمق الاستراتيجي الإيراني ويضمن للمعتدي القليل من المكاسب لعرقلة مقر القيادة والرقابة وإعاقة خياراته ومنح الاستقلالية للميليشيات الإقليمية لتقرير كيفية مواصلة دفاعها (حزب الله وحركة حماس). ويأتي الهدف هنا من إنكار أهداف المعتدي ذات القيمة العالية فضلا عن إنكار أي نجاح واضح من القصف كما أن إطالة أمد الصراع هو نوع آخر من أنواع الإنكار، أي إنكار النصر السريع ولذلك أعيد تنظيم قيادة الحرس الثوري الإيراني[18].

كما تهدف إيران من وراء تطويرها للبرنامج النووي إلى ردع الخصوم الدوليين منهم الو. م. أ، على اعتبار أن هذه الأخيرة صنفت إيران ضمن الدول الراعية للإرهاب أو الدول المارقة والذي أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن في يناير 2006،يهدد فيه الدول المعنية "إيران، العراق، كوريا الشمالية" بالعمل العسكري الوقائي لتدمير البرنامج النووي الإيراني والعراقي والكوري تحت مسمى الحرب الوقائية أو انتهاج الضربة الاستباقية لدرء الخطر قبل وقوعه[19].

2- تموقع إيران ضمن منطقة الانتشار النووي:

تهدف إيران إلى موازنة القوى الإقليمية المجاورة لها والتي تملك السلاح النووي والمتمثلة في الهند وباكستان وإسرائيل، وعليه فالانتشار النووي والسباق نحو التسلح الذي تشهده المنطقة، جعل إيران تنافس هذه الدول لحماية مصالحها الاستراتيجية وتقوية مكانتها الاقليمية.

فالسباق نحو التسلح يعتبر من بين الخيارات التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق مصالحها وأهدافها وتدارك التهديدات المحتملة التي تواجهها. وعليه فإن خيار تقوية قدراتها العسكرية بتطوير السلاح النووي

الذي لا يقتصر على مصالحها وقدراتها الوطنية فحسب، وإنما بالنظر إلى قدرات ومصالح الخصم، وعليه فإن معادلة السباق نحو امتلاك السلاح النووي تأتي ضمن تصورات الدولة نحو قدرات الدول الأخرى[20].

يطرح سكوت ساغان Scott Sagan إشكالية تتمحور حول ما هي أسباب الانتشار النووي وقدم خمسة تفسيرات لها تتمثل فيما يلي:

- تسعى الدول إلى امتلاك السلاح النووي لمواجهة التهديدات الأمنية، باعتبار أن الجانب الأمني مهم لاستعراض التفوق العسكري أو على الأقل فرض ميزان القوة في العلاقات الدولية.
- إن الديناميكيات التنظيمية الداخلية أكثر أهمية من التفسيرات الدولية المتعلقة بقرارات الانتشار.
- تقييد الانتشار النووي يكون نتيجة للمعايير الدولية الناجمة عن أنظمة معاهدة عدم الانتشار النووي.
- تتفاعل الحوافز والعوائق الخارجية مع الفواعل المحلية مثل الاندماج العالمي، الهيكل والاقتصاد السياسي الداخلي.
- الدول التي تتمكن من الوصول إلى التكنولوجيا النووية ستكون أكثر احتمالا لامتلاكها الأسلحة النووية[21].

حيث كتب ساغان ما يلي: "على الرغم من أن الأسلحة النووية يمكن أن تكون عامل ردع ضد التهديدات العسكرية التقليدية أو أي وسائل قسرية بهدف إحداث تغييرات على الوضع الراهن، فإن ردود الدول على التهديدات النووية الناشئة تكون من خلال الانتشار النووي"[22].

وعليه تعتبر ظاهرة التسابق على امتلاك السلاح كظاهرة عسكرية وسياسية واستراتيجية تنعكس نتائجها على دخول الدول في تنافس دائم لاستعراضها قوتها العسكرية وإظهارها لدى الخصم، وتكون هذه الاستعراضات إما من خلال تحديث وتطوير الأسلحة والمعدات الحربية والاستعداد للدخول في حروب مع أي دولة، وإما باستيراد أحدث الأسلحة وإلى درجة رفع الانفاق العسكري، ما يؤدي الى الدخول في معضلة أمنية والريبة والشك بينها بسبب نقص منظمات الحركة ومن هنا فإن الانتشار يولد الانتشار.

وعليه فإن لإيران استراتيجية دفاعية لحماية أمنها القومي تعمل على إدراك الفرص والتهديدات، فقد صرح نائب وزير الدفاع الإيراني محمد الشافعي رود صاري أن: "لإيران استراتيجية دفاعية متنوعة لمقاومة التهديدات من القوى الخارجية ومنها الو. م.أ، كما أن لها قدرات وقوات دفاعية هي ملائمة بشكل كامل على المستوى الاقليمي لمواجهة مختلف التهديدات"[23].

برر ميرشايمر Mearsheimer أنه في ظل فوضوية النظام الدولي، تبحث الدول عن القوة بزيادة أمنها وتسعى إلى حماية مصالحها من أجل البقاء، فالصراع من أجل الأمن يؤدي بالدولة إلى الحفاظ على الحد الأقصى من القوة مما ينقص أمن الدول الأخرى، الأمر الذي ينتج عنه الدخول في منطق الحساب الصفري Zero-Sum Logic(المعضلة الأمنية) فازدياد أمن دولة يؤدي إلى انتقاص أمن دولة أخرى، وظهور قوة نووية يؤدي إلى ظهور قوة نووية أخرى وبالتالي يسبب الانتشار النووي[24].

حيث أن سعي الدولة من أجل البقاء يؤدي إلى منطق المساعدة الذاتية، فالدولة تحت ضغط الحاجة الأمنية تعتمد على قدراتها الذاتية بدلا من التعاون مع الآخرين بسبب سيطرة شعور الريبة والشك نحو بعضها البعض، فسعي الدول لضمان الحد الأقصى من القوة سيؤدي إلى ما سماه جون هيرز John Herz بالمعضلة الأمنية أو المأزق الأمني Security Dilemma والذي يعني أن إجراءات الدولة المتخذة في زيادة أمنها عادة ما تقلص أمن الدول الأخرى، والنتيجة هي أن حرص الدولة على زيادة فرصها في البقاء سوف يهدد بقاء الدولة الأخرى.[25]

يرى كينيث ولتز Kenneth Waltz في سؤال طرحه لماذا تسعى الدول إلى امتلاك الأسلحة النووية أن هدف الدول من وراء هذه الإستراتيجيات يكون بسبب ما يلي:

- الخوف يدفع الدول إلى تطوير الأسلحة النووية ذلك أن الريبة أو الشك هما أساس سعي الدول لتطوير القدرات النووية.

- الدول بدون حلفاء نوويين تسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية، فمثلا الهند وإسرائيل أصبحتا قوى نووية وتلتهما باكستان.

- تسعى الدول الى بناء قوة نووية نظرا لتموقعها في بيئة تتميز بالخوف من منافسيها أو أعدائها التي تصنف من بين الدول القوية.

- تبحث الدول عن الأسلحة النووية لأغراض هجومية.

- تطوير وبناء القدرات النووية لدى الدولة يعتبر كهدف بتعزيز مكانتها الدولية ومصدر للهيبة والفخر لدى الدول[26].

ومنه فإن سعي إيران استنادا إلى أطروحة كينيث ولتز يندرج ضمن الخوف والريبة من سياسات الدول المجاورة منها العراق الذي خاض معها حرب طويلة لمدة ثمانية سنوات وكذا عدم وجود دول نووية حليف لدى إيران الأمر الذي دفعها لتطوير قدراتها النووية.

إذ كان للحرب العراقية-الإيرانية تأثير على إعادة هيكلة برنامجها التسلحي، حيث استفادت إيران دعم كلا من كوريا الشمالية والصين في تزويدها، فتدعمت من كوريا الشمالية بسبعة وسبعون صاروخ من نوع سكود أطلقتها إيران على أهداف عراقية مهمة، لتأخذ الحرب منحى آخر حيث تبادلا الطرفان الهجمات بالصواريخ اخترقت خلالها إيران عدة مدن عراقية بصواريخ من نوع سكود عرفت بحرب المدن، وتعد الصين من بين أهم موردي الصواريخ لإيران ففي أواخر سنة 1989 استفادت طهران من الخبرة الصينية لاستيراد صواريخ من نوع CSS -8 يبلغ مداه 150 كلم وبحمولة 150 كغ، كما استفادت إيران من الواردات الروسية في تطوير برنامجها الصاروخي[27].

فحماية أمن إيران على مستوى النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، أصبح من بين أهم المتطلبات الأساسية لدى صانع القرار الإيراني على إثر ما شهدته من خسائر نتيجة هذه الحرب، الأمر الذي جعلها تتحرك دائما بمنظورها الأمني كذريعة لتطوير سلاحها النووي لحماية مصالحها فقد صرح هاشمي رافسنجاني على أن الحرب علمتنا على أن النصوص الدولية هي دائما قصاصات من ورق[28].

كما صرح على أن تطوير الأسلحة النووية هي ضرورية للتصدي لبعض الأعداء في المنطقة: "بالنظر إلى الأسلحة الكيماوية والبيكرولوجية والإشعاعية، أصبح واضح أن الحرب تتطلب استعمال الأسلحة بأكثر حزما ينبغي علينا تجهيز أنفسنا للاستعمال الدفاعي والهجومي لهذه الأسلحة".

إن الطموحات النووية الإيرانية كانت محل نقاش مناظرات ل كينيث والتز وأيضا سكوت ساغان في جامعة كولومبيا سنة 2007 التي جاءت لدراسة التطورات الحالية لإيران والاستجابة لطموحها النووي ومواكبة الدول التي تشهد سباق نووي، وتم طرح إشكالية تتمحور حول ما يمكن أن تشكله إيران مصدر للاستقرار أم نذير كارثة وأدار هذه المناظرة ريتشارد بيس Richard Betts.

فأظهر والتز تفاؤله بشأن إيران وحيازتها للسلاح النووي، مبررا على أن كل من إسرائيل والو.م.أ وأوروبا والدول المجاورة يجب أن لا تقلق من إيران المدعمة بالسلاح النووي فهو يعتبر فقط كمصدر للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وجاءت حجج والتز مبنية على نقطتين تتمثل في:

أ- أن الموقع الجغرافي لإيران أجبرها على امتلاك السلاح النووي، فمن ناحية الشرق تحيط بها باكستان وأفغانستان المصنفتان ضمن الدول الهشة وغير المستقرة أمنيا، ومن ناحية الغرب العراق الذي له تاريخ عدائي مع إيران تمثل في حرب الثمانية سنوات وحاليا يعيش حالة اللاستقرار نتيجة الغزو الأمريكي، كما أن تواجد القواعد العسكرية الغربية في دول الخليج العربي يشكل لها هاجس أمني.

ب- البيئة الدولية المعادية لإيران وعل رأسها الو.م.أ التي صنفت طهران ضمن دول محور الشر والراعية للإرهاب[(29)].

تأتي تبريرات المفكرين في هذه المناظرة العلمية بأن الطموحات النووية لا تشكل كتهديد وذلك أن الردع النووي الإيراني يدخل ضمن المنطق العقلاني والتلاعب بتفكير الخصم، وفقط من أجل تخويف الدول وتهديدها دون استخدامه أي أنها تستبعد التنفيذ لأن الإدراكات والتصورات التي يحملها صانع القرار الإيراني تدرس التكاليف المرتفعة من جراء الانتقام النووي.

3- تبني سياسة تغيير الوضع الراهن:

حيث تتبع إيران سلوك الدولة التعديلية Revisionist state ورفض الوضع الراهن لصالحها باعتبار أن منطقة الشرق الأوسط هي رقعة شطرنج تتحكم فيها دول تفرض سياساتها ومصالحها وتعظيم مكاسبها في المنطقة، وإيران تعتبر من بين الدول التي ترفض هذه السياسات وتتدخل في الترتيبات الإقليمية لقضايا الشرق الأوسط.

وتتجلى محاولتها في فرض توجهاتها في منطقة الخليج خاصة مع زوال العراق كقوة اقليمية في الخليج، فالتنافس الإقليمي بين كلا من السعودية وإيران مبني على صراع الأدوار انعكس على واقع العلاقات بين البلدين ولكل توجهاته الاستراتيجية وأدواره في حل قضايا منطقة الشرق الأوسط ويظهر التنافس فيما يلي:

أ- **اختلاف الرؤية حول أمن الخليج**: حيث تتحدد الرؤية الإيرانية في ضرورة إنهاء الوجود الأجنبي في المنطقة انطلاقا من قناعتها أن الخليج هو ممر فارسي ولها مسؤولية إقامة ترتيبات أمنية

إقليمية على كامل الدول المحيطة على ضفتيه، في حين ترى دول الخليج الست المنضوية تحت دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية، أن أمن الخليج أصبح شأنا دوليا وينبغي ربطه بتحالفات واتفاقيات أمنية وعسكرية مع دول كبرى حفاظا على استقراره وأمنه[30].

ب- البحرين: ترى إيران أن لها أحقية تاريخية و جغرافية في البحرين حيث توظف الورقة الطائفية لدعم فصائل شيعية تضم أحزاب وقوى شعبية لها وزن وثقل كبير في الوسط الداخلي البحريني لبسط نفوذها، ففي سنة 2011 دعمت حركات احتجاجية قادتها أقلية شيعية للإطاحة بالحكومة مطالبة إياها بتغيير الدستور وتطبيق نظام ملكي دستوري لضمان المشاركة الكاملة للشعب، الأمر الذي أدى بالسعودية إلى التدخل في البحرين من أجل قمع هذه الاحتجاجات وتفعيل قوات درع الجزيرة للتدخل وحماية أمن البحرين[31].

ج- سوريا: إن الثورة التي شهدتها سوريا منذ سنة 2011،كانت محط أنظار كلا من السعودية وإيران، فالسعودية لها مصلحة في إسقاط نظام بشار الأسد الذي يعتبر حليف قوي لإيران حيث توظف الرياض كامل إمكانياتها المادية وتحالفاتها الإقليمية والدولية لدعم المعارضة السورية في إسقاط النظام والتفرد بالزعامة الإقليمية في المنطقة من خلال ضرب الهلال الشيعي المتضمن إيران والنظام السوري البعثي وحزب الله، في حين تسعى ايران لإفشال المخطط السعودي والمحافظة على صمود النظام السوري بدعمه عسكريا والالتفاف حول القوى الدولية على رأسها روسيا كحليف جيواستراتيجي مهم له مصلحة لبقاء بشار الأسد في الحكم[32].

د- اليمن: تتبنى إيران نظرية الهلال الشيعي والتي تمتد من إيران مرورا بالعراق والبحرين والمنطقة الشرقية في السعودية إلى لبنان، حيث يعتبر اليمن جزء من هذا الهلال ويعد مجالا حيويا لنظام ولاية الفقيه، كما أنها تقدر مدى أهمية موقعها الاستراتيجي فهي تريد موطئ قدم لها على حدود السعودية وساحل البحر الأحمر، كما لها أطماع للسيطرة على ممر باب المندب لنشر غواصاتها وسفنها الحربية قبالة سواحل اليمن في خليج عدن تحت غطاء مكافحة القرصنة، في حين تعتبرها السعودية جزء من أمن الخليج العربي لها الحق في التدخل شؤونه[33].

حيث فرضت عاصفة الحزم Decisive Storm سنة 2015، عدة ديناميكيات ومتغيرات للتنافس الإقليمي بين السعودية التي تدخلت عسكريا بمعية الدول العربية الأخرى تحت مسمى التحالف العربي وتنفيذ الضربات الجوية لوقف زحف الحوثيين (المنتمين إلى الطائفة الشيعية الزيدية) والمدعومين من طرف إيران من الوصول نحو العاصمة صنعاء واستعادة شرعية الرئيس المعترف به دوليا عبد ربه منصور هادي الذي فر من اليمن بتاريخ 25 مارس 2015 إلى عدن بعد سيطرة الحوثيين على القصر الرئاسي[34].

في حين استخدم الحوثيين في هجماتهم العديد من الصواريخ الباليستية التي تبين فيما بعد أنها جاءت بدعم إيراني قصفت بها عدة مواقع استراتيجية في اليمن، مما أدى إلى تفاقم النزاع بين أطراف الحرب، ففي عديد المرات هدد الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح باستخدام الصواريخ الباليستية

BM25 Musudan التي تصنع في كوريا الشمالية في محاولة منه فرض منطق التكافؤ والتوازن الاستراتيجي مع قوات التحالف بل وحتى التأثير على نفسية الطرف الاخر واستعراض قوة الحوثيون.[35]

وبين التدخل العسكري مدى وجود صراع سني-شيعي في اليمن، يحاول من خلاله كل طرف قلب موازين القوى وفقا لمصالحه، فاليمن مثل مسرح لمباراة تحتوي على سلوك وقواعد العديد من اللاعبين الإقليميين والمتمثلين في إيران من جهة والسعودية وحلفائها من جهة أخرى، ولكل لاعب خيارات عقلانية تهدف إلى تحقيق نتائج عالية الربح وتخفيض الأضرار أو التكاليف، كما أظهرت حرب اليمن مدى اهتمام السعودية بمسائل دول الجوار لضمان أمنها، حيث تبنت الاستراتيجية السعودية رد الفعل الاستباقي يعمل على درء الخطر قبل وقوعه بالرجوع إلى الخيار العسكري. غير أن نتيجة هذه اللعبة أو المباراة محددة وفقا لواقع ما تعيشه اليمن حاليا والمرجحة إلى النتيجة غير الصفرية Non-zero-sum game فالمعركة والنزاع مستمر بين طرفي الأزمة أي الحوثيين والنظام السياسي اليمني والتي تعد خسارة لكلا الطرفين، فالتصعيد من قوات التحالف العربي مستمر بقصف وتدمير مختلف المواقع والمطارات لضرب المنشآت العسكرية للحوثيين، في حين أن قوات الحوثي هي الأخرى ترد بتنفيذ الهجمات المعاكسة ضد القوات الخليجية بدعم إيراني مما يفضي الى نتيجة تمثل كارثية على الأمن الإنساني في اليمن حيث تضرر العديد من المدنيين، ففي تقرير للبنك الدولي سنة 2018 أشار إلى ارتفاع مؤشر الفقر الذي وصل إلى 80 % مع بلوغ التضخم نحو 40 %، كما يشهد اليمن أيضا نزوح حوالي 2,3 مليون شخص نحو المناطق المجاورة.

ومنه فإن امتلاك الرؤوس الحربية والصواريخ المتطورة يهدف إلى التأكيد على منطق المساعدة الذاتية وتحقيق التوازن والتكافؤ مع الدول النووية المحيطة بها منها إسرائيل وباكستان والهند، كما تهدف أيضا إلى دعم وتعزيز المكانة الاقليمية والدولية لها وإشراكها في حل النزاعات المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، كما تهدف أيضا إلى ردع خصومها والتصدي لها وللقواعد العسكرية الغربية و فرض التوازن الاستراتيجي النووي معها[36].

الفرع الثاني: الأبعاد السياسية

ترى إيران أن الصواريخ الباليستية تعتبر كورقة رابحة لتحقيق وحدتها الوطنية والهيبة والافتخار بإنجازاتها العسكرية، كما يعد أيضا عامل للاستقلال والمكانة والأمن الوطني.

1- تكريس مبدأ النظرة الشيعية الاستعلائية:

توظف إيران العامل الإيديولوجي والهوياتي لخدمة مصالحها، حيث تعتبر نفسها رائدة العالم الشيعي وتكريس نظرتها الاستعلائية الطائفية تجاه الدول المجاورة لها ومنها دول مجلس التعاون الخليجي ودعم حلفائها الشيعة في المنطقة من خلال امتلاك الورقة الطائفية واستخدامها لزعزعة استقرار وأمن دول الخليج لتمرير سياساتها، حيث أن تتخذ إيران السياسة النووية كورقة رابحة لضمان الوحدة الوطنية والسمعة الدولية كما يعد عامل للفخر والاستقلال والأمن الوطنيين.

2- تحقيق الافتخار الوطني:

مسعى إيران لتطوير صواريخها يدخل ضمن تحقيق الافتخار الوطني، ففي جانفي 2008 صرح أحمدي نجاد أن كل الشعب الإيراني هو راض لقبول القوة العلمية، وأن قوة الطاقة النووية هي حق غير قابل للمساس.

وعليه يرى الموقف الرسمي أن امتلاكه للبرنامج النووي يعتبر مصدرا للفخر الوطني من حيث:

- البرهنة للقوى الكبرى على أنها فقدت قدرتها على النفوذ في العالم، فبعد عدة سنوات تتفاوض أوروبا والو.م.أ مع إيران دونما المرور إلى الحل العسكري.

- إجبار المجموعة الدولية على التفاوض مع إيران والتفاوض يعتبر كمكسب لها، حيث يجعلها في موقف قوة ويجعل الدول الغربية في وضع لانتقاد نظام اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية دون معرفة نوايا إيران.

- تعتبر إيران السلاح النووي كوسيلة لتقوية نفوذها أي يضمن لها مكانة في منطقة الشرق الأوسط والتأثير على ميزان القوة في هذه المنطقة[37].

في حين يرى البعض أن هدف إيران من وراء خيار الافتخار الوطني يتمثل في السعي إلى الحفاظ على النظام الإيراني والحصول على أكبر قاعدة شعبية للحفاظ على استمراريته بعيدا عن الضغوطات الداخلية التي يتعرض لها خصوصا منها السياسية والاقتصادية، حيث تفيد بعض التقارير الدولية أن الاقتصاد الإيراني يعاني من التدهور بسبب التحديات الكبرى التي يواجهها منها التضخم والبطالة وانتهاك حقوق الإنسان وتراجع مناخ الاستثمار بسبب العقوبات الدولية والانفرادية التي فرضت على برنامجها النووي وعليه فإن هذا البعد يمثل كعامل لإلهاء الشعب الإيراني من الحديث عن الأزمات الداخلية وهي آلية تدعم ديمومة وشرعية النظام السياسي الإيراني.

3- اكتساب السمعة أو الهيبة الدولية:

امتلاك الترسانة الصاروخية يعد وسيلة أساسية لترسيخ هيبتها والتي تدل على وجود قوة نووية تمكنها من أن تكون في مصاف دول النادي النووي وتعزيز مكانتها الدولية ضمن هذه الدول، وزيادة شعورها القومي وانتمائها إلى الحضارة الفارسية التي لها مكانة كبيرة، حيث مثل هذا الشعور مصدر افتخار لديها منذ عهد الصفويين مرورا بعهد الشاه وطموحاتها التي تجسدت في تأسيس البرنامج النووي وانتهاء بالثورة الإسلامية علاوة على امتلاكها موروث ثقافي وعمق تاريخي وتميزها بموقع استراتيجي مهم[38].

عرف هانس مورغانتو Hans Morghenthau في كتابه "السياسة بين الأمم" السمعة أو البريستيج Prestige لدى الدولة في العلاقات الدولية، على أنه هدف للضغط على الأمم الأخرى من أجل أن تدخل تحت وصاية قوة واحدة تملكها، فالهيبة تمنح الدولة التي تملك الأسلحة النووية مكانة دولية وفرصة للتكافؤ أمام الدول الرئيسية الفاعلة. ومن هذا المنطلق تسعى إيران إلى تحقيق التكافؤ مع دول

النادي النووي الكبرى ومع الدول الإقليمية المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط التي تملك التكنولوجيا النووية ومنها إسرائيل(39).

فالغاية من إبراز الدولة لهيبتها هو من أجل استعراض القوة الحقيقية التي تمتلكها الدولة أمام الدول الأخرى أو التي يعتقد أنها تمتلكها، أو ما تريده أن تعتقده الدول الأخرى بأنها تمتلكه، وذلك بناء على مجموعة من المؤشرات والأرقام التي تبرز مدى قوة هذه الدولة من قوات مسلحة أو إجراء تجارب نووية أو مناورات واستعراضات عسكرية، كما يعتبر كوسيلة للبريستيج والبحث عن النفوذ وإحياء الحضارة الفارسية معتبرين أن نجاح الثورة الاسلامية هي كنموذج للعالم الاسلامي وتعتبر إيران كقوة أولى في منطقة الشرق الأوسط كما أن السلاح النووي يعتبر كسلاح سياسي داخلي من خلال دعم الوحدة الوطني (40).

أما على المستوى الشعبي، فإن قرار تطوير البرنامج النووي هو نتاج مطالب السياسة الداخلية معتبرينه مطلب مشروع، حيث تشكل القضية النووية محل إجماع لدى الشعب الإيراني لرفع مكانة إيران دوليا وإقليميا مع العلم أنه في الأوساط الإيرانية يدعون إلى تبني الانفتاح والتعددية نحو العالم بدلا من التطرف والانغلاق وتبني إصلاحات داخلية شأنها شأن الهند وباكستان(41).

ففي استطلاعات لآراء الايرانيين، أجريت في ديسمبر إلى يناير2006 من طرف وكالة استطلاع الرأي للطلاب الايرانيين (ايسيا)،ونشرتها وكالة الأنباء الايرانية (ايرنا IRNA) إلى أنه نسبة 85,4 % من الإيرانيين يؤيدون قرار دعم الأنشطة النووية معتبرينه حق طبيعي لدولة ذات سيادة ومسألة وطنية ذات فخر واعتزاز وشرف لهم خاصة في ظل العداء الذي تشهده إيران من بعض الدول (42).

يبرز زبينغيو بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى إلى أن عدم استقرار البلقان الأوراسي يرجع الى وجود بعض اللاعبين المهمين منهم إيران التي تملك وزن كبير ومكانة في الشرق الأوسط، حيث أنها من بين القوى الإقليمية لها اهتمامات امبريالية وثقافية واقتصادية عبر التاريخ وأن توجهها جيوبوليتيكي، كما يرى أيضا أن عدم استقرارها الداخلي سيؤدي لا محالة إلى انفجار المنطقة وغرقها في الفوضى في حالة خروج النزاعات الاثنية والطائفية عن السيطرة، فهي لا تعتبر فقط لاعب جيواستراتيجي بل جيوبوليتيكي وظروفها الداخلية هي بالغة الأهمية لمصير المنطقة ولديها طموحات إقليمية قوية وإحساس كبير بأهميتها التاريخية(43).

4- فرض سياسة **المكانة:**

ترى إيران أن لها مكانة اقليمية وحتى دولية من منطلق العديد من المتغيرات التي تتمتع بها، فقد أشار مركز الدراسات الأمريكي The Soufan Group أن توقيع الاتفاق النووي بين دول 5 + 1 مع إيران يعتبر كمكسب لهذه الأخيرة بعد نجاح قدرتها التفاوضية الذي نتج عنها إعادة تنشيط علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي ودخول عديد الشركات إلى سوقها النفطية وكذا تحالفاتها مع القوى الكبرى منها روسيا والصين، كما تابع التقرير أن تنامي حلفاؤها منهم حزب الله اللبناني وحركة حماس وصمود النظام السوري أدى إلى توسع نفوذها وأن التكتيكات الاستراتيجية التي تبنتها السعودية وحلفاءها في اليمن أدى

إلى قلب موازين القوى لصالح طهران أي وجود طرف واحد خصم وهو الحوثيين مقابل قوات العديد من الدول الخليجية.

كما أن الأزمة الخليجية سنة 2017 التي أدت إلى انقسام دول مجلس التعاون الخليجي وعزل قطر بريا وبحريا وجويا من طرف الإمارات والسعودية والبحرين،شكل فرصة من طرف طهران لاستغلال هذا الظرف واستمالة الدوحة في صفها[(44)].

يرى تشارلز هيرمان charles herman أن تفاعلات الدولة ضمن بيئتها الداخلية والدولية تؤدي إلى أربعة أنماط نظرية تتحكم في تغيير استراتيجيات الدول وسياستها الخارجية وتتمثل في التغير التكيفي أي التغير المتعلق بإحدى قضايا الدولة مع الإبقاء على أهدافها الخارجية وأدواتها في مثل هذه القضايا، والتغير الهدفي بمعنى أن رسم السياسة الخارجية وتحديد أولوياتها يتم وفق لمصالح القوى السياسية المؤثرة، أما التغير الثالث فهو التغير البرمجي أي يمس تغيير لسياسات وأدوات الدول دونما أن تمس الأهداف الكبرى والاستراتيجيات المتبعة في حين يتعلق التغير الرابع في التغير التوجهي أي حدوث تغيرات جذرية تؤثر على منحى استراتيجيات الدول وعلى تفاعلاتها مما يؤدي الى اتخاذ أدوات وسياسات تتكيف مع هذه الأهداف، وعليه بتطبيق هذه النماذج على الأبعاد الاستراتيجية الإيرانية فإنها تتبنى سياسات تتطابق مع توجهاتها وأبعادها فبرنامجها النووي الإيراني على الرغم من مبررات أبعاده الاقتصادية وأن ذلك يأتي ضمن غرض استعمال التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية وكبديل عن الاقتصاد الريعي وتنويع مصادرها الاقتصادي، غير أن هذا البعد ينطوي تحته كذلك على الجانب الأمني والإيديولوجي والجيوسياسي يتكيف مع الظروف الإقليمية والدولية التي تتواجد ضمنها.

الخاتمة:

على الرغم من القرارات العديدة التي أصدرها مجلس الأمن الدولي والتي تدين التجارب والاختبارات الصاروخية لإيران منها القرار1747،1929،2231. غير أنها تتحدى عديد المرات هذه القرارات بإجراء اختبارات استفزازية تهدد بها أمن الدول المجاورة واستعراض أهمية قوتها العسكرية والتلويح بها، وكتكريس للجهود الدولية للحد من انتشار الصواريخ الباليستية تم إصدار قانون لاهاي سنة 2002 لدعم فكرة الأمن النووي حيث تعتبر هذه الاتفاقية متعددة الأطراف عرفت باسم مدونة السلوك الدولية تضم عدة دول تطالب بحظر إنتاج وتصدير الصواريخ الباليستية، غير أن الموقف الإيراني عبر عن انسحابه من الاتفاقية بالتصويت ضد قرارات الجمعية العامة التي أيدت الاتفاقية، وبررت طهران أن القانون لم يتم التفاوض بشأنه في إطار أمني ولا يتضمن جميع الأطراف، الأمر الذي يكشف مدى نية إيران في اختراق القرارات والاتفاقيات الدولية.

وعليه كرد على هذه الاختراقات التي يلجا إليها الموقف الإيراني وتمسكه بتطوير الصواريخ والقذائف، فقد فرضت عليها عقوبات دولية تنص على تشديد الإجراءات بدعوة جميع الدول على اليقظة من خلال منع دخول أراضيها أو عبورها من قبل الأفراد الذين يشتركون في أنشطة إيران الحساسة من حيث الانتشار النووي أو تطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية أو يرتبطون بها مباشرة، كما تضمنت

العقوبات أيضا حث الدول على عدم توريد وبيع أو نقل دبابات أو مركبات قتالية ومدرعات وقذائف من العيار الكبير لإيران ومنع تزويدها بأي مساعدات تقنية أو تدريب أو استثمارات مالية، وفي ذات السياق تم إدراج بعض الشخصيات والكيانات المتورطة في أنشطة نووية حساسة ضمن القائمة السوداء وفرض حظر عليها. أما عن الموقف الأمريكي فقد سارعت الإدارة الامريكية هي الأخرى بفرض المزيد من العقوبات الانفرادية أو الأحادية ضد طهران بإصدار قانون التنفيذي رقم 13382 والمعروف باسم قانون العقوبات الشامل والمحاسبة والإغلاق سنة 2010، الذي ينص على إخضاع جميع الكيانات والأفراد المتورطة في الانتشار النووي وصنع الأسلحة إلى العقوبات وحجز أي أصول إيرانية في الو.م.أ. بل وحتى التهديد بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني مع دول 5+1 الذي تم إبرامه سنة 2005.

إن إصدار قرارات مجلس الأمن بمنع إيران من تطوير منظومة صواريخها الباليستية، يصطدم ببعض العوائق منها المصالح الاقتصادية لبعض الدول الكبرى المتمثلة في روسيا والصين التي لها مصالح كبيرة في تصدير هذه التكنولوجيا النووية والأسلحة لإيران وإمدادها بالمساعدات التقنية والخبرات وتدريب خبرائها خاصة وأن إيران تعتبر شريك استراتيجي مهم يربطه مع هذه الدول وذلك بحكم قضايا وترتيبات اقليمية مهمة في منطقة الشرق الأوسط، علاوة على أن تصدير مثل هذه الأسلحة يعود على كلا من روسيا والصين بمداخيل وعائدات مالية مهمة، ومنه فإن مكانة هذه الدول في مجلس الأمن الدولي كدول دائمة العضوية يمنحها الكثير من الامتيازات لتمرير مصالحها.

كما أن للحرس الثوري دور كبير باعتباره إحدى القوى الرسمية في النظام السياسي الإيراني له دور في تطوير نظام الصواريخ الباليستية وذلك بحكم تمتعه بنفوذ سياسي كبير، فقد أشارت العديد من التقارير أن القذائف البحرية هي قوات تابعة للحرس الثوري ومنها الصواريخ القصير المدى التي لها دور في التحكم في الملاحة البحرية المتواجدة في منطقة الخليج.

إن تمسك الموقف الإيراني بتطوير برنامجها النووي وإدراج صواريخها ضمن الأولويات يأتي بناء على مجموعات من الأبعاد الاستراتيجية التي يرتكز عليها المنظور الاستراتيجي الإيراني يرى بضرورة تواجدها كأداة للردع وإظهار مدى قوة بنيتها التحتية النووية والعسكرية وكمصدر للفخر وتعزيز هيبتها وسمعتها الإقليمية والدولية، غير أن مثل هذه الصواريخ أثرت في رفع مستوى التهديد على أمن الدول الأخرى وبالتالي التأثير على النظام الفرعي الخليجي كنظام ينتمي إلى النظام الإقليمي الشرق أوسطي، حيث عمق من الفجوة الأمنية بين إيران والدول الإقليمية المجاورة لها بالخصوص دول الخليج العربي التي ترفع من مستوى الإنفاق العسكري حيث أشارت العديد من التقارير الدولية أن دول مجلس التعاون الخليجي تنفق حوالي 985 مليار دولار على جيوشها السنوية مقارنة مع إيران بحوالي 106مليار دولار، وأشارت بيانات لمجلس أبحاث الكونغرس الامريكي أن دول الخليج العربي استحوذت على شراء أسلحة جديدة بقيمة 38,5 مليار دولار بين عامي 2004 و2011.

الهوامش:

(1) نزار عبد القادر، برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوره وتأثيره على موازين القوى الاقليمية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، لبنان، العدد97،ص ص.11 ، 12

(2) رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني وأثره على منطقة الشرق الاوسط، دار الاوائل، سوريا، ط2،ص ص.161،162.

(3) جون تشيبمان، تقييم خالص لقدرات إيران الباليستية، الملف الاستراتيجي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لندن، 10 ماي 2010، ص ص.01،02.

(4) نزار عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص.14

(5) فيكتور جرفيس، مرجع سابق الذكر، ص.01

(6) نفس المكان.

(7) Kenneth Katzman, Iran's forign and defenses policies, congreassional research service, April 6,2017,p.20.

(8) نزار عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص.18

(9) عبلة مزوزي، استراتيجية الردع وانعكاساتها على الواقع الإقليمي والدولي بعد نهاية الحرب الباردة –دراسة حالة ايران-، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017 – 2018،ص.64

(10) Farhad Rezai, Iran's missiles program a new case for engaging Iran ?research gate ,center for Iranian studies, vol 18,n°04,2016,p.186.

(11) Paulina Izewicz, Iran's ballistic missile programme :its status and the way forward, non-proliferation papers,n°74,p.04.

(*) قع مضيق هرمز في منطقة الخليج العربي ويفصل بين سلطة عمان وإيران، كما يعتبر فاصلا بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه الخليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة اخرى، ويصنف من بين اهم الممرات البحرية الاستراتيجية عالميا ويلقب بشريان النفط العالمي باعتباره يمرر15 مليون برميل يوميا، وتصدر دول الخليج 66 % ناقلاتها النفطية عبر هذا المضيق، ونظرا لتميز المنطقة بالنزاعات والخلافات الحدودية وكضمان لرقابة التجارة البحرية في المضيق وضعت الو.م.أ اسطولها السابع في الخليج واتخذت البحرين كمقر له. انظر:
Pierre Vallaud et Xavier Baron, Atlas géostratégique du proche et du moyen orient ,éditions Perrin,France,p.34

(12) Mohammed Nuruzzaman, What Comes Next for Iran's Defense Doctrine?, the National Interest magazine, viewed in site internet: https://nationalinterest.org/feature/what-comes-next-irans-defense-doctrine-18360.

(13) بول براكن، العصر النووي الثاني: الاستراتيجية والأخطار وسياسات القوى الجديدة، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1،2003،ص. ص108، 111

(14) المرجع نفسه، ص.112

(15) Hagues Eudeline, le détriot d'Ormuz menacé par l'Iran, la revue maritime ,n°493,l'institut français de la mer, Mai 2012,pp,90-91.

(16) Steve R.David, armed and dangerous why a rational nuclear Iran is an unacceptable risk to Israel ,the Begin-Sadat center for strategic studies, mideast secutity and policy studies,n°104,november 2013,p.09.

(17) Bruno Tertais, les limites de la dissuasion, fondation pour la recherche stratégique-Paris ,22 Janvier 2009,n°03,p.10.

(18) Shahram Chubin, command and control in a nuclear armed Iran, in collaboration with the atomic energy commission, IFRI security studies ,proliferation papers, january- february 2013,n°45,p.15.

(19) James Dobbins and others, coping with a nuclearizing Iran, RAND ,national security , ,Santa Monica, 2011p.07

(20) Karsten Frey,elite perception and biased strategic policy making :the case of India's nuclear build-up, Ruprecht-Karls-Universitat Heidelberg-der Fakultat fur Wirtshafts und Socialwissenschaften,p.14.

(21) Kate Davidson, contemporary perspectives on nuclear proliferation, working papers ,number 2012-2,UNE business school faculty of the peofessions-University of New England, 2012,pp.21,22.

(22) Nuno P. Monteiro y Alexandre Debs, the strategic logic of nuclear proliferation, prepared for presentation at the Princeton international relations, faculty Colloquin, september 29,2013,p.03.

(23) Frederic Wehery and others, dangerous but not omnipent ,exploiting the reach and limitations of Iranian power in the Middle East, prepared for the United States Air of forces RAND, library of congress cataloging in publications data,2009,p.40.

(24) Volker Perthers, ambitions and fear :Iran's foreign policy and nuclear program, survival, vol 52,n°03,june-july 2010,p.98.

(25) عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية-الحوارات النظرية الكبرى، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2008،ص.57

(26) Kenneth Waltz, the spread of nuclear weapons :more many better,Adelphi papers,n°171,London :international for strategic studies,p.08

(27) رياض الراوي، مرجع سابق الذكر، ص ص.161،162.

(28) Bradely L.Bowmam, the demand side avoiding a nuclear armed Iran, foreign policy research institute fall 2008,p.632.

(29) Scott Sagan ,Kenneth Waltz and Richard Betts, « A nuclear Iran :promoting stability or counting disaster »,journal of international affairs ,vol. 60 ,No.02,Spring /Summer, 2007,p.137.

(30) ممدوح بريك محمد الحجازي، النفوذ الايراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية تجاه المنطقة 2003 -2011، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن (عمان)، ط 1، 2016،ص ص.68،69

(31) احمد الازدي، الطائفة السياسية والإرهاب وأثرهما على الأمن الوطني والجماعي الخليجي، تقارير مركز الجزيرة للدراسات(الدوحة)،افريل 2014،ص.59.

(32) مصطفى محمد صلاح محمد، السعودية وإيران :صراع الادوار في الشرق الأوسط البحرين، سوريا واليمن نموذجا، المركز الديمقراطي العربي (المانيا)،12 أفريل 2017،ص.15.

(33) رضا حداد، الأمن في الخليج العربي، دار الكتب والدراسات العربية، جامعة حلوان، ط1، 2015،،ص.58

(34) Jeremy M.Sharp, Yemen :civil war and regional intervention ,congressional research service, CRS report prepred for members and committees of congress,p.02

(35) ظافر محمد العجمي، دور ايران في المرحلة الباليستية باليمن، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، ص02

(36) زينب عبد العظيم، الموقف النووي في الشرق الاوسط في اوائل القرن الحادي والعشرين،مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2007،ط1ص.150

(37) Jean-Michel Boucheron et Jaques Myard, les enjeux géostratégiques des proliférations, rapport d'information,n°2085,la commission des affaires étrangères ,Assemblé nationale(France)p114.

(38) وسام الدين العكلة، التحدي النووي الايراني حقيقة أم وهم ؟دراسة علمية قانونية لواقع برنامج ايران النووي وتداعياته الاقليمية والدولية دار سوريا الجديدة، سوريا،2013 ص.135.

(39) Frederick R.Strain, discerning Iran's nuclear strategy :an examination of motivations ,strategic culture and rationality ,Maxwell Air force Base,Alabama,15 April 1996,p.13.

(40) Quentin Albert and Alexandre Liebermann, quel rôle aujourd'hui pour l'arme nucléaire sur l'échiquier international ?les dossiers des yeux du monde.fr,n°02 ,février 2014,p.56 .

(41) Shahram Chaubin, Iran domestic politics and nuclear choices, special studies the national bureau of Asian research 2015,Washinghton,pp.301-302.

(42) Michael Herzog, Iranian public opinion on the nuclear program potential asset for the international community, June 2006,the Washington institute for near east policy,pp.02-03.

(43) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، مركز الدراسات العسكرية، ط 2،1999،ص ص. 126،127

(44) مركز دراسات أمريكي: تطورات الشرق الأوسط رفعت من مكانة ايران إقليميا انظر الموقع:

http://alwaght.com/ar/News/ 109666 /مركز-دراسات-امريكي-تطورات-الشرق-الاوسط-رفعت-من-مكانة-ايران-اقليمي،تاريخ الاطلاع: 10 أفريل 2019.